بفعل وقد يتعلق واحد من ان ولا لاقترانه بلا وقد يتعلقان فلا قال ما حكاه ابن الانباري
في الانصاف عن العرب من يسلم عليك فسلم عليه ومن لا فلا تعبأ به اي ومن لا يسلم عليك فلا
تعبأ به قال الشاطبي وهذا نص في الجواز والثاني نحو وان امرأة خافت من بعلها
بحذف الشرط مع ابقاء اداته اقترانها بلا والثالث كقوله متى تؤخذوا قسرا
بظنة عامر ولا ينج الا في الصفاد يزيد اي متى تثقفوا تؤخذوا فحذف الشرط مع انتفاء
الامرين والقسر القهر والظنة بكسر المشالة التهمة والصفاد بكسر المهملة ما يوثق
به الاسير من قيد وغيره ويجوز حذف ما علم من جواب شرط ماض نحو وان كان كبر عليك
اعراضهم فان استطعت ان تبتغي نفقا الآية وتمامها في الارض او سلما في السماء
فتأتيهم باية فان استطعت شرط حذف جوابه لدلالة الكلام عليه والتقدير فافعل
والشرط الثاني وجوابه جواب الشرط الاول والمعنى ان استطعت منفذا تحت الارض
تنفذ فيه فتطلع لهم باية او سلما تصعد به الى السماء فتنزل منها باية فافعل ويجوز
حذف الشرط والجزاء معا وابقاء الاداة كقول النمر بن تولب فان المنية من يخشها فسوف
تصادفه اينما اي اينما يذهب تصادفه وقد اجتمع حذف جواب وشرط في قوله صلى الله
عليه وسلم فان جاء صاحبها والا استمتع بها ويجب حذف الجواب ان كان الدال عليه
ما تقدم مما هو جواب في المعنى ولا يصح جعله جوابا صناعة اما لكونه جملة اسمية
مجردة من الفاء نحو انت ظالم ان فعلت اي فانت ظالم واما لكونه جملة منفية بلم مقرونة
بالفاء نحو قوله فلم ارقه ان نجا منها واما لكونه مضارعا مرفوعا لزوما نحو
اقوم ان قمت والجواب في ذلك كله محذوف وجوبا لدلالة المتقدم عليه
وليس المتقدم بجواب عند جمهور البصريين لان اداة الشرط لها صدر الكلام فلا يتقدم
عليها الجواب ولالتزام العرب حينئذ كون الفعل التالي للاداة ماضيا كما يلتزم ذلك
حيث يحذف الجواب ولان المتقدم لا يصلح كونه جوابا اما الجملة الاسمية فلعدم
اقترانها بالفاء واما الفعلية المجزوم فعلها بلم المقرونة بالفاء فلان الجواب
المنفي بلم لا تدخل عليه الفاء واما رفع المضارع فانه ينافي جعله جوابا
وذهب الكوفيون والمبرد وابو زيد الى انه لا حذف والمتقدم هو الجواب
واجابوا عن الاول بان الفاء انما لم تدخل لانها لا تناسب الصدر ولانها خلف عن العمل
ولا عمل مع التقدم وعن الثاني بان الفاء قد تدخل على المنفي بلم اجاز الزمخشري
في فلم تقتلوهم الاية ان يكون التقدير ان افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم وعن
الثالث بان رفع المضارع لضعف الجزاء ان يعمل مع تراخيه وجميع ذلك ضعيف
والذي يدل على ان المتقدم ليس جوابا ان المتكلم اخبر جازما ثم اتى بالتعليق بعد
كالتخصيص بعد التعميم بخلاف من بنى كلامه من اول الامر على الشرط فان الجواب المعنوي
متأخر في كلامه فيكون جوابا في الصناعة والمعنى والى حذف الجواب وبقاء الشرط وعكسه
اشار الناظم بقوله والشرط يغني عن جواب قد علم والعكس قد يأتي ان المعنى
فهم او كان الدال على جواب الشرط ما تأخر من جواب قسم سابق عليه اي على
الشرط نحو لئن اجتمعت الانس والجن الاية وتمامها على ان يأتوا بمثل هذا القرآن
لا يأتون بمثله فجملة لا يأتون جواب قسم سابق على الشرط وهو ان بدل على تقدمه تقدم

اللام



اللام مبين لانها موطئة لقسم قبلها فجواب الشرط محذوف وجوبا استغناء عنه بجواب
القسم كما يجب اغناء جواب الشرط عن جواب قسم تأخر عنه نحو ان تقم والله اقم
بجزم جواب القسم استغناء عنه بجواب الشرط وهو اقم والحاصل انه متى اجتمع
شرط وقسم استغني بجواب المتقدم منهما عن جواب المتأخر نثرا لاعتناء بالمتقدم والى
ذلك الاشارة بقول الناظم واحذف لدى اجتماع شرط وقسم جواب ما اخرت فهو ملتزم
هذا اذا لم يتقدم عليهما ذو خبر واذا تقدمهما ذو خبر جاز جعل الجواب للشرط مع
تأخره ولا يجب خلافا لابن مالك في التسهيل والكافية وخالف ذلك في النظم فقال
وان تواليا وقبل ذو خبر فالشرط رجح مطلقا بلا حذر فيجوز زيد والله ان يقم اقم
وجاز جعل الجواب للقسم لتقدمه نحو زيد والله ان يقم لا اقوم ولا يجب مراعاة الشرط تقدم
او تأخر كما ذكره ابن عصفور وغيره وجرى عليه الناظم في الخلاصة وانما رجح جعل الجواب
للشرط مع تقدم ذي خبر لان سقوط الشرط مخل بمعنى الجملة التي هو منها بخلاف القسم
فانه مسوق لمجرد التوكيد والمراد بذي خبر ما يطلب خبرا من مبتدأ او اسم كان ونحوه
ولا يجوز جعل الجواب للشرط مع تأخره عن القسم ان لم يتقدمهما ذو خبر فلا يجوز والله
ان قام زيد اقم خلافا لابن مالك اي لابن مالك في قوله في النظم وربما رجح بعد قسم شرط
بلا ذي خبر مقدم وخلافا للفراء في اجازته ذلك واما ما استدلا به وهو قوله
لئن كان ما حدثته اليوم صادقا اصم في نهار القيظ للشمس باديا واركب
حمارا بين سرج وفروة واعر من الخاتام صغرى شماليا فهو عند البصريين ضرورة
او اللام من لئن زائدة لا موطئة للقسم وهذان البيتان قالتهما امرأة عقيلية
وحيث حذف الجواب جوازا او وجوبا اشترط في غير الضرورة مضي الشرط
لفظا او معنى كما مثلنا فلا يجوز انت ظالم ان تفعل ولا والله ان تقم لا اقوم
لكون الشرط مضارعا غير منفي بلم عند البصريين والفراء واجازه بقية الكوفيين قياسا
واحترز بقوله في غير الضرورة مما جاء في الشعر كقوله لئن تك قد ضاقت
عليكم بيوتكم ليعلم ربي ان بيتي واسع فحذف الجواب مع ان الشرط مضارع
غير منفي بلم واذا دخل شرط على شرط فتارة يكون بعطف وتارة يكون بغيره
فان كان بعطف فالجواب لهما لان الجواب لاولهما لسبقه وفصل غيره فقال
ان كان العطف بالواو فالجواب لهما لان الواو للجمع نحو ان تأتني وان تحسن الي احسن
اليك وان كان العطف باو فالجواب لاحدهما لان او لاحد الشيئين نحو ان جاء
زيد او ان جاءت هند فاكرمه او فاكرمها وان كان العطف بالفاء فالجواب للثاني
والثاني وجوابه جواب الاول وان كان بغير عطف فالجواب لاولهما والشرط الثاني
مقيد للاول كتقييده بحال واقعة موقعه كقوله ان تستغيثوا بنا ان تذعروا
تجدوا منا معاقل عز زانها كرم فتجدوا جواب ان تستغيثوا وان تذعروا
للمعمول مقيد للاول على معنى ان تستغيثوا بنا مذعورين تجدوا واذا دخل الاستفهام
على الشرط فعند يونس ان الجواب للاستفهام لتقدمه لا للشرط قياسا على مسألة
تقدم القسم على الشرط نحو ان قام زيد تقوم فصل في لو ولولا وقد
اوجه وضعها فتكون تستعمل على احدها ان تكون مصدرية فترادف ان المصدرية

للمعمول

Copyright © King Saud University